

# 8 أولويات للحكومة الجديدة في أول اجتماع لها بعد أداء القسم

## مجلس الوزراء شكل لجنة لإعداد مشروع مكافحة الفساد الإداري والمالي

## النصف: سنرتقي بأداء «المواصلات» و«الإعلام» بالتعاون مع جميع القيادات العاملة

التقنية، مشدداً على أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين المواصلات والإعلام، حيث يعتمد كل منهما على تكنولوجيا المعلومات والتقنية الحديثة.

وأشار إلى أن الإعلام الجديد يعتمد بشكل كبير على هذه التقنية. وأوضح أن المرحلة الجديدة تتطلب المزيد من التعاون والتكاتف من أجل النهوض ببلدنا المحبب الكويت في ظل المتغيرات الكبيرة التي تشهدها المنطقة. وشدد على أن هناك العديد من القضايا المهمة التي تتطلب الكثير من التعاون الجاد والسلمة.

## صفر: الثقة «الرابعة» دافعي للتمسك أكثر بالقانون وتطبيقه والتفاني في خدمة الوطن

عليه بالتعاون مع المسؤولين والموظفين في الجهات التي أشرف عليها في وزارة الأشغال البلدية وهيئة الزراعة الذين لولا توفيق الله وتعاونهم وتفانيهم لما استطعنا أن ننال ثقة القيادة فينا واطلب منهم مزيداً من العطاء وتمنى لجميع زملائي الوزراء التوفيق وأدعو كل إنسان في هذا الوطن العزيز أن يتعاون ويمد يد المساعدة بأي شكل وإن يضحى من أجل الوطن والصلحة العامة لكي تعم الفائدة وتعود نعمة الحرية والخير والمحبة في ظل الشرعية الدستورية التي تنتسك بها دوماً ونفتخر بها ونافع عنها بالغالي والنفيس وحفظ الله الكويت وشعبها من كل مكروه.

• فرج ناصر

## المضاحكة: تجاوز الحكومة لاستجواب «الشعبي» قد يفشل الاستجوابات اللاحقة

لاسيما أن خمسة استجوابات على الأقل تنتظر هذه الحكومة اثنان منها سيجواب لسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد واستجواب لكل من الوزيرين السابر والقهد بالإضافة إلى استجواب محتمل لوزير الخارجية الشيخ د.محمد الصباح حيث سيكون هذا الاستجواب رهن حسابات سياسية لنواب الشريعة. وأشار المضاحكة إلى أن وزير الإعلام ووزير المواصلات سامي الخليفة سيكون تحت مجهر النواب الإسلاميين في حقبية الإعلام ومحتر نواب العمل الشعبي في المواصلات في حال تجاوزت الحكومة حزمة الاستجوابات التي ستقدم بشكل متتابع بعد أداء الحكومة للقسم.

## «الفرنسية»: البصيري.. إسلامي تلقى علومه في الغرب

بنتمي وزير النفط الجديد د.محمد البصيري في التيار الإسلامي وانتخب نائباً 3 مرات، وتلقى علومه في العلاقات الصعبة بين الحكومة والنواب، ويحمل د.البصيري شهادة دكتوراه في الهندسة الميكانيكية من جامعة أميركية وعمل في التدريس، كما تولى رئاسة تحرير مجلة «المجتمع» الناطقة بلسان جمعية الإصلاح حتى انتخابه نائباً العام 1999. وأصبح د.البصيري مسؤولاً في وقت الحالي عن حقبية حوية بالنسبة للكويت حيث يشكّل النفط الخام ما مجموعه 94% من عائدات البلاد، وسيشرف على تطوير قطاع بكلفة 90 مليار دولار خلال 5 أعوام لتحديث البنى التحتية والمنشآت النفطية من أجل زيادة الإنتاج وإطلاق مشروع طموح تعرقله الخلافات السياسية منذ أعوام.

## «مهني»: محاولات الإساءة للكفاءات الوطنية المهنية مرفوضة

وإقرار كادرهم. وجاء في بيان للجمع المهني بعد إعلان التشكيلة الحكومية أمس: مرة تلو المرة، تنتهك الأصول والأعراف، وقبلها العلمية والمهنية، من قبل بعض المتعاطين بالشأن السياسي العام، ولكم حذرنا في الجمع الكويتي المهني (مهني) من هذا التعاطي غير السليم الذي يصل إلى حد التطرف عندما يصل الأمر إلى المهنيين وأصحاب الخبرات من أبناء هذا الوطن.

أكد وزير الإعلام ووزير المواصلات سامي الخليفة اعتزازه وتقديره بالثقة الغالبة التي أولاها له صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد، وقال عقب المرسوم الأميري أنه يشعر بالاعتزاز والفخر لهذه الثقة الكبيرة، مؤكداً أنه سيعمل جاهداً لأن يكون عند حسن الظن بهذه الثقة الكبيرة، وأضاف الخليفة أنه وبالتعاون مع جميع القيادات العاملة في كل من وزارة الإعلام ووزارة المواصلات سيتم الارتقاء بمستوى الأداء والتفاعل مع جميع التطورات

والتوتر التي تسود المنطقة وما يترتب عليها من تحديات داخلية وخارجية فينبغي علينا أن نكون على استعداد كامل للتعامل مع مخرجاتها ونتائجها واحتمالاتها بنسبتي الوسائل المتاحة فيما يحفظ أمن البلاد واستقرارها. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وقد رد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية بكلمة باسمه وباسم اخوانه الوزراء عبر فيها عن الشكر والتقدير للثقة الغالبة وأكد فيها على قسة المرحلة الرابطة وما تستوجبه من تسخير كل الطاقات لمواجهة تحدياتها واستحقاقاتها معاً سمو رئيس مجلس الوزراء ببدل قصارى الجهد للارتقاء لمستوى المسؤولية والامانة. العظيمة التي يحملونها لتحقيق آمال وتطلعات المواطنين في غدا زاهر لكويتنا الغالية بقيادة صاحب السمو الأمير وسمو ولي العهد.

هذا، وقد تدارس المجلس مضماني الكلمة الشاملة التي ألقاها سمو رئيس مجلس الوزراء والسبيل الكفيلة بترجمتها إلى الواقع العملي وتحقيق الأهداف المنشودة وقد اتخذ مجلس الوزراء عدداً من القرارات يمكن الإشارة إليها بما يلي:

1- تشكيل لجنة الشؤون القانونية بالتعاون مع الجهات المعنية وإدارة الفتوى والتشريع بإعداد مشروع قانون يستهدف مواجهة أسباب الإخلال بالوحدة الوطنية للمجتمع الكويتي ومظاهر الطرح الطائفي والقلي والفتوي التي تفرق المجتمع وتقوض التلاحم الوطني وتجربها ومحاسبة من تكبها على أن تقدم اللجنة مشروع القانون ومذكرته التفسيرية لمجلس الوزراء خلال شهر.

2 - تكليف لجنة الشؤون القانونية بمراجعة اللوائح والجراءات المتعلقة بالرئاسة المالية والإدارية على أعمال أجهزة الدولة المختلفة وإجراء التنسيق الشامل مع الأجهزة الرقابية (ديوان المحاسبة - لجنة المناقصات المركزية - إدارة الفتوى والتشريع) بهدف احكام الرقابة وتجنب تكرار الخلافات وتيسيد الشفافية والنزاهة وتكافؤ الفرص في جميع الأعمال الحكومية وتحقيق المحافظة على المال العام وذلك مع العمل على تيسير إنجاز المشروعات وتسريع الدورة المستندية لها على أن تقدم اللجنة تقريرها لمجلس الوزراء خلال شهرين.

3 - تكليف لجنة الشؤون الاقتصادية بالتعاون مع الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية وجهاز متابعة الأداء الحكومي ومختلف الجهات الحكومية بإعداد مشروع برنامج عمل الحكومة للمرحلة المقبلة تنفيذاً لأحكام المادة (98) من الدستور لتقديمه إلى مجلس الأمة في أقرب فرصة وذلك في إطار مضماني العطة التنموية التي اعتمدها مجلس الأمة في ضوء التوجهات التي طرحها سمو رئيس مجلس الوزراء والأولويات التي حددها سموه في منطلقات المرحلة المقبلة على أن تقدم اللجنة تقريرها خلال شهر.

4. تكليف لجنة الشؤون القانونية ولجنة الشؤون الاقتصادية بإعداد مشروع قانون بإنشاء الهيئة العامة لحاربة الفساد لتتولى مباشرة أعمالها في التصدي لمظاهر الفساد الإداري والمالي واتخاذ الإجراءات الرقابية والعلاجية في هذا الشأن على أن تقدم اللجنة مشروع القانون المشار اليه خلال شهر.

5 - تكليف وزارة الإعلام بتفعيل الاجراءات العملية الكفيلة بتعزيز دور وسائل الإعلام في أداء رسالتها الساسامية في الاستجابة للقضايا المصلحة الوطنية وصيانة الثوابت الوطنية وخلق الرأي العام المستنير والمحافظة على العلاقات الطيبة مع الدول الشقيقة والصديقة وتوقيتها تحقيقاً للمصالح المشتركة.

6 - تكليف اللجنة التعليمية والاجتماعية والصحية والثقافية بالتعاون مع الجهات ذات الصلة ومؤسسات المجتمع المدني بوضع خطة مدروسة تستهدف محاربة المفاهيم المغلوطة ومظاهر الفرقة والفتنة بين فئات المجتمع الكويتي وغرس المفاهيم الصحيحة للمواطنة وتنجسيد الانتماء والولاء للوطن وتعزيز الوحدة الوطنية وتجسيد مبادئ قبول الآخر واختلاف الآراء والتوجهات.

7 - تكليف وزير الدولة لشؤون البلدية بالتعاون مع الجهات الأخرى المعنية للأسراع في اعداد مشروع قانون بإنشاء الهيئة العامة لمراقبة التغذية كجهة متخصصة تتولى الرقابة الشاملة والمحكمة على الأغذية في البلاد وضمان صلاحيتها للاستخدام الأدمي والمحافظة على صحة وسلامة المواطنين والمقيمين وتتولى ضبط المخالفين واتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم وذلك خلال شهرين.

8 - تكليف بلدية الكويت بإعداد مشروع قانون يستهدف تغليب العقوبات على كل من يتسبب في تداول مواد غذائية غير صالحة للاستخدام الأدمي ويعرض سلامة صحة المستهلكين للخطر على أن تصل العقوبة إلى السجن وسحب ترخيص الشركة المخالفة وذلك خلال شهرين.

• حنان عبدالمعبد

حسناً استثمر اجتماعات مجلس الوزراء ومدالاتها في بحث مختلف القضايا والموضوعات بما في ذلك تفعيل آليات عمل اللجان الوزارية بمنحها دوراً أكبر من شأنه تخفيف الأعباء عن مجلس الوزراء وتزويده بأفضل المشورة والرأي فيما يعرض عليه إلى جانب إشراك الكفاءات الوطنية المتخصصة في أعمالها تحقيقاً للامد المنشود من الإنجازات وهو توجه يجسد أحد أهم المبادئ الديموقراطية وذلك بتوسيع دائرة المشاركة الشعبية وتحمل المسؤولية الوطنية في بلورة القرار التنفيذي السليم للعمل الحكومي.

ثانياً: الالتزام بتطبيق القانون على الجميع دون أي استثناء حيث لا جدال حول أهمية ذلك في تكريس هنية الدولة وتعزيز الثقة بالأداء المؤسسي والانتقال بذلك من الشعار الى التطبيق وهو ما يتطلب المبادرة الى وضع الكليات اللازمة لمراجعة وتطوير وتحديث البنية القانونية استجابة لاحتياجات التنمية الشاملة ومواكبة المتغيرات واستيعاب مطالب الدولة العصرية وتأمين كافة المقومات والمطلوبات التي تكفل الالتزام الجاد والكامل من قبل جميع المستويات الوظيفية بحسن تطبيق القوانين.

ثالثاً: الحرص على وضع برنامج عمل واقعي للحكومة يحقق الاحتياجات الفعلية في إطار الخطة المعتمدة للتنمية المستدامة بإبعادها القريبة والبعيدة على أن يكون برنامجاً قابلاً للتطبيق بموجب آليات عالية الكفاءة في المتابعة والتقويم والمحاسبة تجاه أي تقصير وهو ما يدعو كل جهة لأن تترك حدود دورها في تنفيذ ما يخصها من مشروعات وفق برنامج زمني محدد وذلك على نحو يؤدي إلى تكريس عمل مؤسسي لا يخضع في تنفيذه للاحتجاجات والضغط بما يعزز هنية القرار الحكومي وتأكيد المصادقة في تطبيقه وبالتالى ترسيخ الثقة المتبادلة مع المواطنين.

رابعاً: حماية الأملاك والأموال العامة ومكافحة الفساد: بما يتطلبه ذلك من صياغة نظام عملي محكم يستهدف إيجاد التدابير الوقائية والعلاجية للمحافظة على أملاك الدولة والمال العام لدى كافة الجهات الحكومية وتجسيد الشفافية في كل إجراءتها، تكون مرجعية ديوان المحاسبة ويضمن الأدوات المناسبة للمساءلة والمحاسبة لكل مظاهر الاعتداء على المال العام وتأتي في هذا الإطار آليات مكافحة الفساد التي تكفل تأمين التدابير اللازمة لمواجهة كافة مظاهر وأشكال الفساد المالي والإداري وتكريس النزاهة والشفافية والعدالة وتكافؤ الفرص بين الجميع بما يتطلبه كل ذلك من إنشاء هيئة وطنية متخصصة لهذا الغرض واستحداث التشريعات المطلوبة في هذا الشأن.

خامساً: الاهتمام بقطاع الشباب: وانطلاقاً مما يمثله الشباب من قطاع مهم في بناء الدولة وتقديراً لدورهم الحيوي في دفع مسيرة التنمية في البلاد فقد أصبح من الضروري الالتفات إلى قضاياهم ومشكلاتهم ومطالباتهم وإشراكهم فعلياً في عملية التنمية وإيجاد الآليات المناسبة لتكثيهم والارتقاء بإمكاناتهم وقدراتهم وتنشئتهم على الالتزام بالثوابت الوطنية الراسخة والتمسك بالوحدة الوطنية ونيل الطمأنينة والفرح وإيجاد فرص العمل المناسبة لهم وصولاً إلى بناء جيل واع قادر على تحمل مسؤولياته في رفعة شأن الوطن وتقدمه وازدهاره.. الأخوات والأخوة الكرام..

دون التقليل من أهمية سائر الموضوعات والقضايا والمحاور فإن ما تقدم يشكل ملامح إطار عام لأبرز المحاور التي تهيء لانطلاقه جديدة للعصل الحكومي وهو ما يتطلب تعاون الجميع وتلاقي الجهود على نهج عملي مسؤول ولا يخفى عليكم أن الأداء الحكومي تحت الجهر والجميع ينظر ما نحن فاعلون وذلك ما يستوجب جهوداً متميزة وعطاء استثنائياً فيما يبذل مشاعر القلق والاحباط والترقب لدى المواطنين وهنا فإبني أؤكد مجدداً أن أديبنا مدودة للأخوة في مجلس الأمة وكلنا أمل في تعاون جاد منفر يذوق بمسيرة الإنجازات التنموية التي الأيام، علينا أيها الأخوة أن نجسد فلسفة العمل الوزاري والعمل الحكومي بوجه عام فخلاقاً لفهم الكثيرين فهو أول خدمة المواطنين وتيسير مصالحهم وتسهيل خدماتهم فافتحوا قلوبكم قبل أيواكم للاستماع إلى همومهم ومشكلاتهم وإيجاد الحلول العملية لمعالجتها. هذا، وإذا كنا نتابع بختير من الاهتمام والقلق حالة الاضطراب



سمو رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد مترسداً أول جلسة للحكومة الجديدة

همومهم ويرفع عنهم معاناة ضغوط الحياة ويحلهم على تعزيز الثقة بأداء أجهزة الدولة وهو ما يتطلب إرادة جسادة ونهجاً علمياً وعملياً متقدماً يعتمد على واقعية وشمولية التخطيط وكفاءة البرامج التنفيذية وحسن والتبصر والمحااسبة. هذا ويجسد التاكسد بان هذه الجهود لن تحقق النتائج المأمولة ما لم يحرص المواطنون على ممارسة الدور الإيجابي المنشود إلى جانب قيام اعلامنا الوطني بممارسة دوره المسؤول كمنبر حر موثمن على صون المصلحة العامة والمحافظة على سمعة البلاد ومكتسباتها الحضارية وتقوية علاقاتها بالدول الشقيقة والصديقة.

الاجوات والأخوة الأفاضل إنه ورغم أهمية النهج التخطيطي المبرمج فإن هناك من الضوابط الدستورية والمقومات العملية ما يشكل أساساً حتمياً لتحقيق النجاح المأمول وفي أمور يتطلبها عمل الحكومة كاولوية في ممارسة مهامها ومسؤولياتها وتجدر الإشارة إليها وهي: أولاً - الالتزام بأحكام المادة (128) من الدستور فيما يخص التضامن الوزاري بتاكسد اتفاق جميع أعضاء الحكومة على موقف موحد ازاء ما يتصل بأعمال مجلس الوزراء وسائر القضايا والمسائل الدستورية وحملها وخارجها وتجسيد هذا التضامن في التصدي للقضايا والمشكلات القائمة وغني عن البيان أن ذلك لا يمنع الاختلاف في الآراء وتبيان وجهات النظر حول مختلف القضايا وصولاً للرأي الأصوب الذي يحقق الصالح العام والذي يلترزم به جميع أعضاء الحكومة.

ثانياً - الالتزام بأحكام المادة (50) من الدستور والتي تنص على أن نظام الحكم يقوم على أساس الفصل بين السلطات مع تعاونها وهو ما يقضي:

1- ممارسة السلطة التنفيذية لأختصاصاتها وعدم التنازل عنها في أي حال ومجال حيث لا يجوز لأي سلطة النزول عن كل أو بعض اختصاصاتها كما لا يجوز تدخل أي سلطة في اختصاصات الأخرى وهو ما يؤكد استقلالية السلطات في ممارسة اختصاصاتها وبالتالي تحمل كل منها تبعات مسؤولياتها وفقاً للقوانين ذات العلاقة.

2- الالتزام بأحكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة وقرارات المحكمة الدستورية في العلاقة بين مجلس الأمة والحكومة والعمل الجاد على تعزيز هذه العلاقة في إطار نهج يسمح بوضوح صلبته وتوافقية في إطار الدستور تهيء آليات عمل مشتركة تكرس صور التعاون المأمول للتصدي لمختلف القضايا والموضوعات الطروحة وتأمين أسباب التعاون البناء وإزالة أجواء التوتر والاحتقان ونزع فتيل الخلافات السياسية وسائر الأزمات المحتملة بما يضمن في النهاية حسن التعاون ما بين السلطين التشريعية والتنفيذية ويؤدي إلى تحقيق وتسريع الإنجاز المنشود وذلك في إطار أحكام الدستور واللائحة الداخلية لمجلس الأمة والى جانب الالتزام بهذه الضوابط الدستورية هناك منطلقات تشكل حجر الزاوية في نجاح أداء الحكومة وفي مقدمتها:

أولاً: تطوير عمل مجلس الوزراء في معالجة بعض أوجه الخلل والقصور التي تشوب أداء المجلس في مختلف المجالات فيما يؤدي إلى

رئيس الوزراء:

تجاوز حالة الإرهاق السياسي التي أثقلت البلاد وإرساء نهج عملي لدفع عجلة الإصلاح

تشكيل لجنة قانونية لمواجهة أسباب الإخلال بالوحدة

ومظاهر الطرح الطائفي والقلي

والفتوي التي تفرق المجتمع

قانونان لمراقبة الأغذية وتغليب

العقوبات على من يتداول مواد غير صالحة للاستخدام

الأدمي

قانونان لمراقبة الأغذية وتغليب

العقوبات على من يتداول مواد غير صالحة للاستخدام

الأدمي

قانونان لمراقبة الأغذية وتغليب

العقوبات على من يتداول مواد غير صالحة للاستخدام

الأدمي

قانونان لمراقبة الأغذية وتغليب

العقوبات على من يتداول مواد غير صالحة للاستخدام

الأدمي

قانونان لمراقبة الأغذية وتغليب

العقوبات على من يتداول مواد غير صالحة للاستخدام

الأدمي

قانونان لمراقبة الأغذية وتغليب

العقوبات على من يتداول مواد غير صالحة للاستخدام

الأدمي

قانونان لمراقبة الأغذية وتغليب

العقوبات على من يتداول مواد غير صالحة للاستخدام

الأدمي

قانونان لمراقبة الأغذية وتغليب

العقوبات على من يتداول مواد غير صالحة للاستخدام

الأدمي

قانونان لمراقبة الأغذية وتغليب

العقوبات على من يتداول مواد غير صالحة للاستخدام

الأدمي

قانونان لمراقبة الأغذية وتغليب

العقوبات على من يتداول مواد غير صالحة للاستخدام

الأدمي

قانونان لمراقبة الأغذية وتغليب

العقوبات على من يتداول مواد غير صالحة للاستخدام

الأدمي

قانونان لمراقبة الأغذية وتغليب

العقوبات على من يتداول مواد غير صالحة للاستخدام

الأدمي

قانونان لمراقبة الأغذية وتغليب

العقوبات على من يتداول مواد غير صالحة للاستخدام

الأدمي

قانونان لمراقبة الأغذية وتغليب